دور اصلاح بيئة أداء الاعمال في دعم الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري

The role of reforming the business performance environment in supporting the competitive performance of the Algerian economy

صحراوي جمال الدين[1]، زاوي أحمد صادق[2]

[1] جامعة مصطفي اسطمبولي، معسكر (الجزائر)، saraouikamal14@gmail.com

[2] جامعة مصطفي اسطمبولي، معسكر (الجزائر)

تاريخ الاستلام :2020/10/21 تاريخ القبول: 2020/10/28 تاريخ النشر: 2020/12/19

ملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى موضوع اصلاح بيئة أداء الأعمال التي تدعم الأداء التنافسي في الجزائر مقارنة مع الدول العربية الأخرى والتي قطعت أشواطا في مسار التنمية الشاملة، ولكنها في سلم المؤشرات صنفت في المراتب الأخيرة عالميا خاصة ضمن بيئة الأعمال الحالية والبيئة التنافسية، ومن خلال تحليل مؤشراتها خلال الفترة الزمنية (1986-2017) ومختلف الاستراتيجيات والإصلاحات المعتمدة لرفع مستويات الاقتصاد الوطني لكل دولة، تبين ان اغلب اقتصاديات الدول العربية وخاصة الجزائر لابد أن تعمل جاهدة لمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية وتثبيت الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية كأفضل السبل لمواجهة التحديات الحالية في ظل بيئة الاعمال وتنافسية الاقتصاد الحالي.

كلمات مفتاحية: بيئة أداء الاعمال في الدول العربية، الفساد، مؤشرات الأداء المؤسساتي في الجزائر.

تصنيفات JEL : A12,D72,H00,K1,L26

Abstract:

In this article we try to address the issue of reforming the business performance environment that supports the competitive performance in Algeria compared to other Arab countries, which have made strides in the path of comprehensive development, but in the index ranks in the last ranks globally, especially within the current business environment and competitive environment, and through analysis Indicators during the period (1986-1998) so it must work hard to fight corruption and enhance transparency and stabilize economic and institutional reforms as the best ways to meet the current challenges in an environment Business and the current competitive economy.

Keywords: business environment in Arab countries, corruption, institutional performance indicators in Algeria.

JEL Classification Codes: A12,D72,H00,K1,L26

المؤلف المرسل : صحراوي جمال الدين، الإيميل: saraouikamal14@gmail.com

1. مقدمة:

ان المناخ الذي تزداد فيه حوافز الفساد وترتفع فرص ممارسته، يتم احيانا ادراك أن المؤسسات يمكن أن تخدم فقط مصالح هذه الشريحة او تلك ويمكن أن تعمل بهدف الحاق الاذى بمجموعات اخرى او بالمجتمع ككل، في هذه الحالة يمثل القانون العام محاولة من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية (Posner، 1977)، ووظيفة رئيسة لحقوق الملكية هي تصيير الوفورات او الاثار الخارجية داخلية (Demsetz، 1967)، مما يظهر أهمية الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية الذي يشمل جميع الجوانب في كيفية تنظيم أي بلد، بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانون.

لذلك تتجلى في الأفق كيفية صناعة القرار ولماذا خاصة في ظل تزايد فرص الانتهازيين لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب الأخرين، وفي زخم كل هذا تعتبر الدول النامية والسائرة في طريق النمو هي الدول الأكثر حاجة إلى الإصلاح وإعادة النظر في سياساتها باعتبارها تملك خزانا ضخما من الموارد الطبيعية، لكنها في المقابل تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصادياتها المحلية نظرا لتراجع الأداء التنافسي والذي يتم ارجاعه الى عدم توفر مناخ بيئة أداء الأعمال خاصة من ناحية جذب الاستثمارات الأجنبية.

بالأخص الاقتصاد الجزائري الذي شرع في برامج التنمية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال الألفية، ليظهر أثر سوء إدارتها من خلال تفشي ظاهرتي الاسراف والاختلاس، كما انه يعاني ضعفا–هشاشة– تأكد ظهوره جليا بعد انخفاض أسعار البترول وذلك من خلال تسجيل عجوزات متتالية في الموازنة العامة للدولة نتجت أساسا عن التوسع في الانفاق، الأمر الذي استدعى ضرورة ترشيد النفقات خاصة بعد تبنيها لاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية كضرورة لابد من اعتمادها في الدولة المعاصرة في ضبط الموارد و تعديلها و توجيهها بالشكل الذي يسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية في إطار التوازن الداخلي و الخارجي، وبكونها مجموعة الميكانيزمات و الموارد و الأساليب خاصة في إطار البحث عن الشفافية لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة، لذلك فإن تطوير برامج خاصة مع حلول سنة 2001 التي حققت فيها الدول العربية النفطية انتعاشا نتيجة الطفرة النفطية مما انعكس ايجابا على بعض المؤشرات الاقتصادية، ولكن هذا لا ينفي انه يوجد تحديات تواجهها والمتمثلة في خلق مناخ ملائم لأداء الأعمال

الذي يدعم النمو الاقتصادي من خلال التنويع الاقتصادي ولهذا فان فهم الاسباب التي ادت الى فشل الاستراتيجيات المنتهجة وأيضا مسألة بطء وتيرة التغييرات المؤسسية التي تحدد الطريقة التي تتطور بها المجتمعات في الوقت الحالي لها دور في معالجة أوجه القصور لهذه الإصلاحات.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الاشكالية الرئيسية التالية

ما مدى دور اصلاح بيئة الأعمال في دعم الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري؟

وللإجابة عن هذه الاشكالية نطرح مجموعة من تساؤلات فرعية

- ما هي اهم الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية في الدول العربية لدعم النمو الاقتصادي وتفعيل اداء بيئة الأعمال وخاصة في الجزائر؟
- هل تحسن مؤشرات الأداء المؤسساتي من خلال إصلاحات المطبقة في ظل بيئة أداء الأعمال ترفع من القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية؟
- ما أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر من أجل تطوير مناخ بيئة أداء الأعمال؟

– فرضيات الدراسة

- جودة وكفاءة مؤسسات الدولة تظهر من خلال تجسيد قواعد الشفافية والمسائلة وحكم القانون وترقية نوعية الخدمات المقدمة عن طريق الإصلاحات الهادفة لتحسين بيئة أداء الأعمال.
- الفساد الاقتصادي يعتبر أكبر عائق أمام تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر.
- للإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية أثر إيجابي على بيئة أداء الأعمال والذي يرفع القدرة التنافسية للدول العربية وخاصة الجزائر مما يحقق تنمية اقتصادية.

– أهمية الدراسة

ان اسهامات الدراسة تبين مدى مساهمة ابعاد بيئة الاعمال في دفع عجلة التنمية انطلاقا من السياسات المتبعة والإصلاحات المطبقة على جميع المستويات، هذا يمكننا من تسليط الضوء على المشكلات التي تواجهها اقتصادات الدول العربية وخاصة الجزائر كونها تمتلك قدر كبير من الموارد المتاحة في الوقت الذي تظهر مشكلة سوء استخدامها وادارتها ولا تخدم المصلحة العامة، بل اعادة توجيهها إلى المجالات

الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع القدرة من تنافسية الاقتصاد وتوفير مناخ لأداء الأعمال.

– هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى:

- التعرف عن أهم آليات والأدوات المستخدمة في تطوير بيئة الأعمال؛
- البحث عن الآثار التي تنجم عن تطوير أداء بيئة الأعمال؛
- معرفة أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد أو مقاومة الفساد الاقتصادي في ظل تطوير البيئة الاستثمارية؛

– الدراسات السابقة

لقد تطرق العديد من الباحثين الى عملية الإصلاحات ومن أهمها دراسة Abdoul ganiou Mijiyawa (2010) حول دور المؤسسات في تحقيق التنمية والتي تمحورت إشكاليتها في إمكانية تحقيق النمو والتنمية انطلاقا من مجموعة التصحيحات والإصلاحات المؤسساتية لعينة من الدول النامية وفترة الدراسة امتدت من 1960-2005، واشارت نتائج الدراسة أن الزيادة في مستوى تطبيق الديمقراطية يؤدي إلى مضاعفة النمو الاقتصادي، وهي تؤكد صحة الفرضية المطروحة من طرف الباحث حول ان نجاح الكفاءة الاقتصادية في دول النامية في حاجة ماسة إلى إصلاح مؤسساتي فعال((Mijiyawa (2010).

ومن بين الدراسات الخاصة بالأداء المؤسساتي في الدول العربية نجد منها دراسة Abdelkader Fahmi Ben (2008) خلال بحثه معرفة عوامل إعاقة مسار التقدم في الدول النامية عامة والتركيز على الدول العربية في فهم التغيرات المؤسساتية بها من خلال استعمال الباحث لبيانات قاعدة MINEFE خلال سنة 2006 حول وضع 85 دولة، وكذا استعمال نتائج البيانات لسنة 2001 مع مجموعة دول PECO، ليتطرق الباحث إلى دراسة مقارنة الميكانيزمات الأداء المؤسساتي بين دول PESM و PECO، وتوصل الباحث في دراسته أن هناك فرق شاسع بين المجموعتين محل الدراسة اذ

تمتاز دول PECO بارتفاع في مستوى نوعية مؤسساتها (العامة والخاصة) مما انعكس إيجابيا على المستوى الجيد للدخول الفردية وبالتالي التحسن في مستويات التنمية الاقتصادية، ووجود ضعف في اداء المؤسسات العامة والخاصة في دول PESM باستثناء المغرب مع احتلالها المرتبة المشرفة ضمن أداء مجموعة الدول العربية المختارة((Labaronne and Ben-Abdelkader (2008).

كما قام بن عزة محمد في سنة 2014 بدراسة ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف- حيث حاول التطرق لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر ومدى رشادة هذه السياسة وأثرها وسبل التوجه إلى إصلاحها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تحليل بيئة أداء الأعمال خلال الفترة الزمنية (2017-1998) والإصلاحات التي طبقتها الدول العربية والمتمثلة في البرامج وما ترتب عليها من تطبيق عميق للإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية ولما لها من آثار والانعكاسات على الأداء التنافسي وتقييمها لمعرفة ما إذا كانت مصممة مع أهداف النمو الاقتصادي وتأخذ بعين الاعتبار التنمية بمفهومها الشامل.

- خطة الدراسة

من اجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيم الورقة البحثية الى ثلاثة عناصر:

- الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية في ظل أداء بيئة الأعمال الدول العربية والداعمة للأداء التنافسي.
- تقييم مؤشرات الأداء المؤسساتي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية.

2. الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية في ظل أداء بيئة الأعمال الدول العربية والداعمة للأداء التنافسي

ان ترافق الإصلاحات الاقتصادية و الإصلاحات المؤسسية وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي أعطيت لها أهمية كبرى لما لها من انعكاسات خاصة على أداء النمو الاقتصادي، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، واستخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة بإصلاح البيئة المؤسسية على عدد من الأصعدة منها حماية حقوق الملكية والحوكمة والحرية السياسية وحجم الجهاز

الحكومي، لتتوصل أن الحكومات ذات الحجم النسبي الأقل والأكثر كفاءة وفاعلية في تقديم الخدمات الحكومية والإشراف على الأسواق لديها قدرة أكبر على رفع النمو الاقتصادي ((Farole, Rodríguez-Pose, and Storper (2007) كما تجدر الإشارة إلى أهمية تسلسل الاصلاحات الاقتصادية والتفاعل بينها((Rana and Chia (2015) والتي تساعد على رفع الانتاجية والنمو الاقتصادي.

وقد طبقت اقتصاديات الدول العربية مجموعة من الاصلاحات والاجراءات الاقتصادية من أجل الحد من البطالة حيث تبنت كغيرها من الدول المتخلفة برامج مثل برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وفق ما يعرف "توافق واشنطن" والملاحظ انه تم تجاهل الابعاد الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية ما أدى الى زيادة كبيرة في معدلات البطالة بنهاية عقد التسعينات وخاصة بين الشباب التي بلغت 28%، لتشهد بعدها الفترة 2000- 2019 العديد من الإصلاحات تمثلت في (تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الوصول الى النمو الشامل والتشغيلي (2011)، تنويع هياكل الاقتصادات العربية، تعزيز مستويات الإنتاجية والتنافسية)، أي التغيير التدريجي يربط بين التعديل الماكرو إقتصادي، والإصلاحات الميكرو إقتصادية والإطار المؤسساتي.

لذا أهمية نظام المؤسساتي تتجلى من خلال أبعاده الرامية في التنمية والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وبالارتكاز على نصيب الفرد من الدخل الوطني كأهم مؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية، تأكد في بعض الدول العربية ان الإصلاحات الاقتصادية ساعدت في تحسن النشاط الاقتصادي الا انه يلاحظ ومنذ سنة 2013 النمو الاقتصادي العربي اقل من من نظيره العالمي بعدما كان متفوقا على النمو العالمي خلال الفترة ما بين 2000 و 2012، وتراجع معدل النمو الاقتصاد العربي مقارنة بمجموعة اقتصادات الدول الناشئة والنامية والذي بلغ 4.2% سنة 2016، فحين أدائها بالنسبة للدول المتقدمة كان افضل والتي حققت معدل نمو بلغ 1.6% خلال نفس السنة، وعلى صعيد معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية (20 دولة) فقد سجلت معدلات نمو إيجابية ماعدا ليبيا واليمن وسوريا جيث تصدرت العراق كافة

الدول العربية بمعدل 10.3%، ثم جيبوتي بمعدل 6.5%، ثم مصر بمعدل نمو 3.8% ثم الجزائر بمعدل نمو بلغ 3.3%، اما باقي الدول العربية تراوحت ما بين 3 و 1% لسنة 2016.

و قد شهدت الاقتصادات العربية تطورات و تحولات اقليمية التي أثرت على أدائها الاقتصادي، وأزاء هذه التطورات تبنت مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية التي تنوعت ما بين إصلاحات استقرار الاقتصاد الكلي وحزم أخرى للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية بهدف دفع النشاط الاقتصادي ولكن على رغم مسيرة الاصلاح التي امتدت لعقود طويلة يلاحظ تذبذب معدلات النمو المحققة في هذه البلدان(مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2017)، ليطرح مشكل إدارة المداخيل عائدات تصدير البترول، حيث تعتبر نوعية مؤسسات الدولة و إدارة المالية العامة من أهم العوامل التي تؤثر على فعالية استخدام النفقات العامة، و في السنوات التي تميزت بارتفاع أسعار البترول، فإن معظم البلدان المنتجة للبترول التي عرفت نفقاتها العامة نموا سريعا قد تميزت بانخفاض مؤشر فعالية الحكومة، و هذا ما يطرح بإلحاح مسألة قدرة هذه البلدان على استعمال هذه المداخيل الإضافية بفعالية لتهيئة بنيتها التحتية و مشاريع التنمية المحلية بها، وهو ما يعني ضعف مؤسساتها مما يؤثر سلبا على إدارة مداخيلها المتأتية من تصدير النفط" (عبد المنعم، فبراير 2018).

3. اتجاه الاستثمار العام في الجزائر

تلعب الاستثمارات العامة دورا محوريا استراتيجيا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة المرتبطة به بشكل عام، والذي يدخل في تطور المؤسسات، "وهو ما تشير اليه مراجعة تجارب كل من الدول المتقدمة (سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، ماي 2002، ص 3-4)، ويوجد هناك العديد من الحوافز التي تتحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتتضمن السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي، درجة الانفتاح الاقتصادي، ووجود الهيكل الضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر وتقديم جميع التسهيلات الانتمائية والاعفاءات الضريبة للمستثمر الاجنبي لتشجيعه على اقامة المشاريع ((Schneider and Frey (1985)، فضلا على أهمية وجود مجموعة من عوامل التي تساهم بدرجة كبيرة في استقطاب الاستثمارات، مثل تطوير البنية التحتية إلى جانب الخدمات الاخرى،

إضافة إلى مكافحة الفساد والرشاوي والمحسوبيات، كما تعمل الجوانب التشريعية التي تضمن حقوق المستثمرين على تقديم الحوافز و تحسين التسهيلات الاجرائية لإقامة المشاريع التجارية، فضلا عن توفير الموارد البشرية المؤهلة والتكنولوجية((2007) Busse and Hefeker).

وقد أدركت العديد من الدول أن بعض العوامل مهمة وكافية في جذب الاستثمارات مما جعلها تبذل جهدا كبيرا في القيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من أجل خلق البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي ((2010) Mohamed and Sidiropoulos)، وحسب أخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2018، استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصاديات النامية حول 671 مليار دولار، مع ارتفاع حصتها من تدفقات العالمية لتبلغ 46.9% سنة 2017 مقارنة بحصة بلغت 35.9% سنة 2016، ووفق التقرير السنوي الثالث والثلاثين لمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، لمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، فان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشرة الواردة إلى الدول العربية شهدت تراجعا بنسبة 11.5% من 32.4مليار دولار سنة 2016 إلى 28.7 مليار دولار سنة 2017، ما يمثل نسبة 2% من الإجمالي العالمي البالغ 1430 مليار دولار لسنة 2017 (تقرير الثالث والثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية, 2018). والجدول التالي يوضح المشاريع الاجنبية الواردة الى منطقة دول العربية ومدى اسهامها في خلق الوظائف خلال الفترة 2003-2017.

الجدول (1): المشاريع الجديدة الأجنبية الواردة الى منطقة دول العربية والجزائر خلال الفترة 2003-2017.

	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
منطقة دول العربية	13002	1136100	1919201	10321
الجزائر	421	66051	107665	345

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، (2018)، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت:

dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest/

بغية استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبة المباشرة، ساد اتجاه تنافسي متصاعد بين الدول العربية، ومنها الجزائر بشأن تحسين بيئة أعمالها، وتقديم الإعفاءات والحوافز، حيث شهدت عدد مشروعات

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية اتجاها عاما للنمو من 460 مشروعا سنة 2003 إلى 1324مشروعا سنة 2008 ثم شهد هبوطا مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتبارا من سنة 2009 الى غاية سنة 2015 اين بلغت عدد المشاريع 769، ليعاود الصعود إلى 809 مشروعا سنة 2017حيث تم إحصاء خلال هذه الفترة (2017-2003) عدد المشاريع بحوالي 13002 مشروع، وكانت الجزائر قد حظيت بعدد من هذه المشاريع والتي قدر بـ 421 أي بنسبة 3.23 %خلال الفترة 2003-2017، وهو ما يدل على التحسين النسبي الضئيل في الأداء المؤسساتي ومناخ الاعمال، مما سمح بتوفير ما يقارب 107665 وظيفة (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ابريل- يونيو2017).

والاشكال التالية توضح تطور كل من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا.

الشكل (1): حجم تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة في الجزائر 1990-2017.

الشكل رقم (2): مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا (التقنية) في الجزائر للفترة (2017-2007).

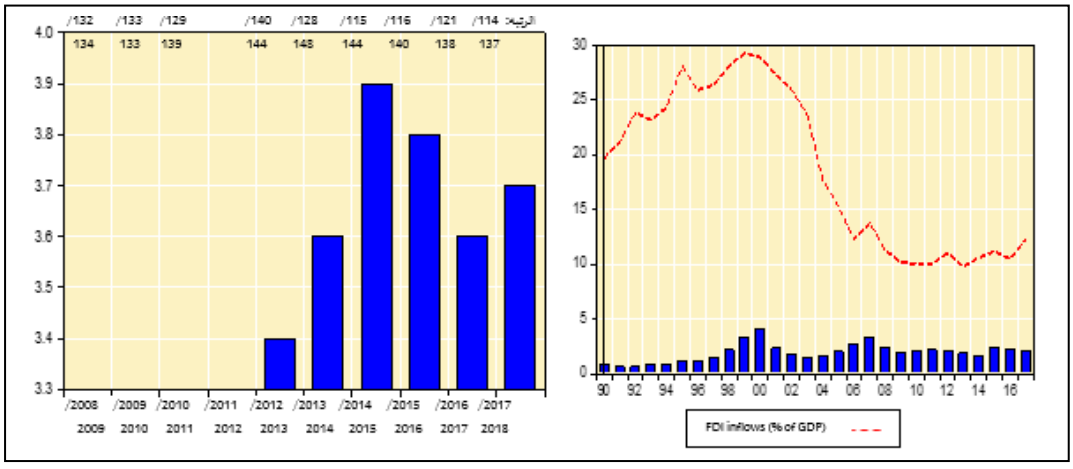

المصدر: - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018، إدارة البحوث والمخاطر القطرية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

Source: World The Economic Forum, Global Competitiveness Report ,2008-2018

من خلال الشكل (2) نلاحظ ان مؤشر الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا ضمن محور الجاهزية التقنية في الجزائر لم تحقق نتائج الإيجابية سواء من ناحية تحسين ترتيبها من بين الدول المشمولة ضمن الدراسة

حيث تراوحت قيمها ما بين 3.4 الى 3.7 مما يعكس حالة ترتيبها من 110ضمن 125 (2007-2006) ورتبة 140 ضمن 144 (2012-2013) لتعرف بعدها تحسن طفيف في الترتيب 114 ضمن 137 (2017-2018) وهذا يوضح عدم توفير البيئة اللازمة لجذب الاستثمار مما لا يسمح بانتقال الدول إلى مرحلة التنمية القائمة على الكفاءة.

1.3. الخصائص المتعلقة ببيئة الأعمال وحوافز الاستثمار

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدور الذي يقوم به في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير رؤوس الأموال والتقنية الحديثة والاستفادة منها في إقامة المشاريع الاقتصادية والتنموية، (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية, يونيو 2017). لذلك تعد بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار، وتشير التقارير إلى تباين أداء الدول في سبيل تحسين بيئة الأعمال، والجزائر تعد من الاقتصاديات التي تعاني من بيئة أعمال غير ملائمة وغير تنافسية، ومناخ استثماري غير المناسب بالمقارنة مع الدول المجاورة، وقد رتبت في تقرير التنافسية العالمية والعربية في المراتب التي لا تتناسب مع ثرواتها ومواردها وامكانياتها وحجم استثماراتها العمومية باستثناء الامارات وقطر. والاشكال التالية توضح مؤشر التنافسية للجزائر مقارنة بمجموعة الدول العربية.

الشكل (3): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي

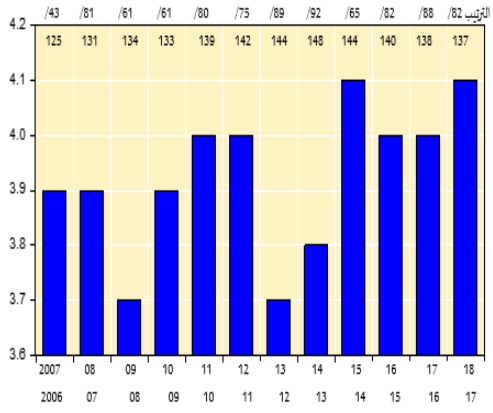

الجدول رقم (2): مؤشر التنافسية لبعض الدول العربية

	2015/2014		2016/2015		2017/2016		2018/2017	
	144 دولة		140 دولة		138دولة		137 دولة	
	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	ترتيب
السعودية	5.1	24	5.1	25	4.8	29	4.8	30
الكويت	4.5	40	4.6	34	4.5	38	4.4	52
قطر	5.2	16	5.3	14	5.2	18	5.1	25
الامارات	5.3	12	5.2	17	5.3	16	5.3	17
الأردن	4.3	64	4.2	64	4.3	63	4.3	65
مصر	3.6	119	3.7	116	3.7	115	3.9	100
تونس	4	87	3.9	92	3.9	95	3.9	95
الجزائر	4.6	65	4.4	82	4.3	88	4.4	82
المغرب	4.2	72	4.2	72	4.2	70	4.2	71

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report,2008-2018.

- تقارير التنافسية العالمية

الملاحظ من الجدول ان جل ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية لم يرقى الى التطلعات والاهداف التنموية التي سطرت من اجل النهوض باقتصاداتها، حيث حققت كل من قطر والامارات مراتب ما بين 12 و25 خلال السنوات 2014-2018 وهي مراتب تدل على تعزيز ودعم النمو والتنمية والتي تنعكس إيجابيا على أسواق العمل بها الا ان بعض الدول حققت مراتب ضمن حدود المتوسطة عالميا مثل السعودية والكويت والمغرب بينما الجزائر وتونس حققت مراتب تراوحت ما بين 70 و90 عالميا اما مصر ضمن المراتب الاواخر والمتراوحة ما بين 100و119 عالميا وهي نتائج لا تدعم النمو والتنمية ولا تحسن من وضعية سوق العمل بها.

2.3. اصلاح بيئة أداء الاعمال في الجزائر

تقوم مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي بإعداد تقرير سنوي عن تيسير أداء الاعمال يغطي 185دولة، حيث يوضح التقرير مناخ أداء الأعمال من خلال استعراض أهم الإجراءات التي قامت بها الدول من أجل تحسين بيئة الأعمال وخلق البيئة التنافسية اللازمة لجذب مزيد من التدفقات الاستثمارية الخارجية، والجدول التالي يوضح مؤشر بيئة أداء الاعمال والإصلاحات التي قامت بها الجزائر.

الجدول رقم (3): الإصلاحات المنفذة في الجزائر بين عامي 2005 و2015

	اجمالي الاصلاحات	بدء المشروع	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	تنفيذ العقود	تسجيل الممتلكات
اجمالي الدول العربية	197	43	36	11	8	17
الجزائر	9	///	3	///	1	1

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، (أكتوبر- ديسمبر، 2014)، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثانية والثلاثون العدد الفصلي الرابع، الكويت.

وفقاً لتقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2015 فقد طبقت الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2005و 2014 نحو 233 تغيير ،معظمها اصلاحات في المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام لبيئة اداء الاعمال، حيث تصدرت مصر بـ 24 اصلاحا وبنسبة 12.2% والمغرب بـ 19 اصلاحا وبنسبة 9.6% أما الجزائر فقد طبقت 10اصلاحات مما يعني استمرارية معناة اقتصادات دول العربية من ارتفاع

تكلفة القيام بأنشطة الاعمال وما يرتبط بها من إقامة المشروعات وتصفيتها وحماية المستثمرين ..الخ، بالإضافة الى تطور الفساد الذي أضحت معدلاته تعيق حركية الاستثمار وتوطين المؤسسات الخاصة الوطنية والأجنبية، والملاحظ أن سلطات الدول العربية كانت متحمسة جدا لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن هذا لم يتحقق كون فاعليتها في جلب تدفقات الاستثمار الأجنبي تعتبر منخفضة مقارنة بباقي الأقاليم الأخرى باستثناء قطاع البترول و الغاز، وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا حيث عرفت تراجعا سواء من ناحية الترتيب بين الدول العربية (من المركز 14 لتتراجع الى المركز 15) او العالمية (من المركز 161 لتتراجع بمركزين 163) لعامي 2015-2016، وهو نفس الشيء بالنسبة للسعودية ومصر حيث نلاحظ بان مصر سجلت مراتب 126-130 عالميا ضمن مؤشر بيئة الاعمال ومراتب 84-82 للسعودية عامي 2015-2016.

3.3. مؤشر تزايد الانفاق في الجزائر

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة انفاقية توسعية لتنفيذ البرامج التنموية خلال الفترة (2000-2017) اثر التوسع في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، يتبين مدى ارتكاز الاقتصاد الوطني في قيامه بالإصلاحات على الدعم الحكومي والذي خصصت له مبالغ ضخمة من مختلف البرامج وهو ما يعكس وضعية تطور الإيرادات العامة، والشكل التالي يوضح تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر.

الشكل رقم (4): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر 1980-2017.

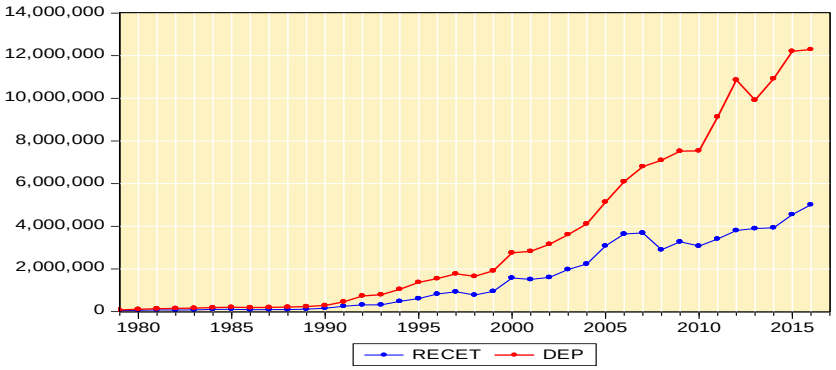

المصدر: البنك العالمي (WDI)، الديوان الوطني للإحصائيات.

4.3. ترشيد الانفاق في الجزائر

أوضح (joel toujas bernate) ان على الحكومة الجزائرية تحديد اولويات البحث عن ترشيد النفقات (الجريدة الرسمية، العدد 8، الصادر في 15 فيفري 2012، ص 15)، وتعد الجزائر من بين الدول الاكثر اسرافا في الانفاق وهذا ما يظهر من خلال مؤشر الهدر أو الاسراف في الانفاق (westfulness of goverment spending) وهو أحد مؤشرات البيئة المؤسسية والتي تهدف الى توفير نطاق مناسب لتتفاعل فيه الافراد والشركات والمؤسسات الحكومية من اجل الانتاج وزيادة الدخل القومي، بالتالي يعكس هذا المحور اداء مؤسسات القطاعية العام والخاص، ومؤشر الاسراف في الانفاق يكون محصور بين (1-7) حيث يكون الرقم واحد مصدرا لتبذير المال العام و الرقم سبعة يعني الكفاءة المالية التي تسمح بتوفير السلع و الخدمات الضرورية.

الجدول رقم (4): مؤشر الاسراف في الانفاق في الجزائر.

السنة	القيمة	الرتبة	السنة	القيمة	الرتبة
2009-2008	3,7	48/134	2014-2013	2,8	101/148
2010-2009	3,2	80/133	2015-2014	3,1	74/144
2011-2010	3,3	64/139	2016-2015	3,1	75/138
2012-2011	3	79/142	2017-2016	3,1	76/140
2013-2012	3,3	66/144	2018-2017	3,2	86/140

المصدر: تقارير التنافسية العالمية 2008-2018.

من خلال الجدول (4) نلاحظ ان الجزائر لم تصل حتى الى نصف القيمة، وبقي هذا المؤشر متدنيا خلال هذه الفترة مما يعني أن الجزائر لم توفق في استخدام مختلف الاصلاحات لتوفير كفاءة عالية لتسيير مواردها المالية، وهناك عدة اسباب لتدني هذا المؤشر في الجزائر أهمها ارتباط الانفاق العام في الجزائر بأسعار النفط، وارتفاع تكاليف العديد من المشاريع المبرمجة في إطار برامج التنمية مما خصص لها في البداية بسبب سوء التسيير والتنفيذ والفساد الذي كان سمة بعض الصفقات العمومية الكبيرة ((Omar).

فعلى الرغم من الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر خلال بداية الالفية والتي شجعتها على انتهاج برامج تنموية رصدت لها مبالغ ضخمة، الا ان تلك البرامج لم تحقق أهدافها خاصة في ظل انتشار "الفساد

والرشوة والاختلاس وسوء التسيير" (شعبان، 2011-2012، ص238). ما ادى الى تحويل موارد الدولة نحو تحقيق المصالح الخاصة والاضرار بالمصالح العامة وعرقلة المشاريع التنموية.

– مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر

مؤشر مكافحة الفساد يقيس مدى إمكانية سلطة الدولة في مكافحة تعظيم مكاسب أصحاب المصالح الغير مشروعة، أي الحد من الفساد بكل أشكاله الاقتصادي، السياسي، الإداري. وعن وضعية المؤشر في الجزائر، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 30.28%، وهذا يعني أن الجزائر أفضل من 30.28%عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، والاشكال الموالية تبين ذلك

شكل رقم (5): واقع مكافحة الفساد في الجزائر الجدول رقم (5): مؤشر ضبط الفساد في الجزائر (2008-2016).

السنة	الرتبة	السنة	الرتبة
2008	180/99	2013	94/177
2009	180/111	2014	100/177
2010	178/105	2015	88/167
2011	176/112	2016	108/178
2012	177/105	2017	///

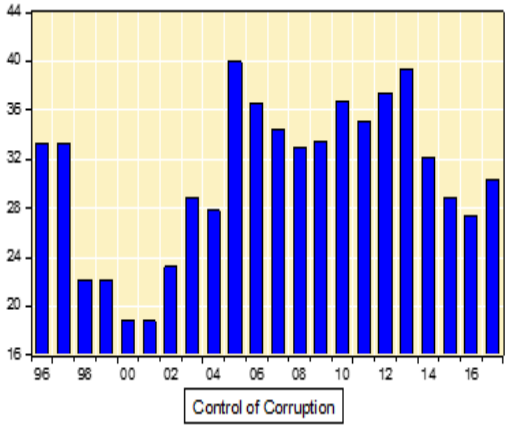

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر مدركات الفساد (2008-2016).

Source: The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2018

ان ترتيب الجزائر في مؤشر مكافحة الفساد بين دول العالم متذبذب وفق شكل رقم (5)، ولهذا فان المؤشر الفرعي مكافحة الفساد ترتيب غير مستقر من بين عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، ومن خلال الجدول يتبين ان الجزائر قد حصلت على مراتب تتراوح ما بين 99 من مجموع الدول 180 الى رتبة 112 من مجموع الدول 176 وهذا الترتيب يعكس ان الإجراءات التي قامت بها السلطات العمومية لا تزال غير فعالة، مما يعني أن هناك عمل كبير ينتظر الجزائر للحد من الفساد بكل أشكاله الاقتصادي، السياسي،

الإداري، باعتبار أن عملية ترشيد النفقات تتطلب وجود دولة قوية لحماية حقوق الملكية وتطبيق العقود وتدعيم مصداقيتها أمام الشعب ((1998) Tanzi).

- **تحدي تعزيز الشفافية في تسيير المال العام (الانفاق الموجه الى الاستثمار المحلي)**

بهدف تعزيز الشفافية ونشر المعلومات الخاصة بالميزانية تم انشاء برنامج معلوماتي لإعداد الميزانية وتم انشاء وكالة معلوماتية للمالية العامة مكلفة بتصميم ونشر النظم المعلوماتية الخاصة بالميزانية الجديدة (شعبان، 2011-2012، ص272-274)، ويشمل منهج الإصلاحي الوسائل والإجراءات وتوفير البيئة المساعدة من خلال إصلاح الإدارة، وفي الأداء التنظيمي للنشاط الاقتصادي، أما البعد الاقتصادي فيبرز حول القضايا العامة ومكافحة الفساد الاقتصادي، تعزيز الشفافية وتكريس الديمقراطية كمحاور أساسية للتنمية المستدامة (دور البرلمان في الوقاية من الفساد، جانفي 2006، ص217).

- الإصلاحات الميزانية اخرها صدور قانون عضوي 18-15 مؤرخ في 2 سبتمبر 2018، ومن بين النقاط التي أكد عليها هي رفع مستوى الحوكمة والتنافسية والشفافية (شليحي الطاهر، بن موفق زروق، بن عطا الله بخضر).
- اتخاذ مجموعة من الاجراءات تهدف الى ترشيد الانفاق كمحاولة لتقليل عجز الموازنة المتوقع ("السياسة المالية للجزائر بين احكام قانون المالية 2016 و توصيات صندوق النقد الدولي).
- **الأجهزة الرقابية المرتبطة بمكافحة الفساد:** يبقى التأكيد على مسألة الحد من الفساد بالتجسيد الفعلي للقانون (الأمر رقم 01/06 الصادر في 20 فيفري 2006 بالتدابير القانونية للتصدي للفساد)، وضرورة إشراك المجتمع المدني بغرض إضفاء الشفافية والمساءلة في التعامل مع قضايا الفساد عبر كافة الهيئات(قانون 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، ص174) (اللجنة الوطنية حول الحكم الراشد، الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد، مجلس المحاسبة، المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة، اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، لجنة اصلاح هياكل الدولة).
- انشاء ديوان مركزي لقمع الفساد اوت 2010 بأمر رقم 10-05 متمم لقانون الوقاية من الفساد، وصدور في تاريخ فيفري 2012 مرسوم رئاسي أخر يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي 06-413 الذي

يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها (الديمقراطية والحكم الراشد في افريقيا، دراسة في المدخل النظرية الاليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم، 2009، ص31).

5.3. تقييم مؤشرات الأداء المؤسساتي في ظل بيئة الأعمال الجزائرية

وضعت الجزائر منذ مباشرتها في الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، مع طرح تحدي جديد يسمى التحول إلى الاقتصاد المؤسساتي أو تجديد اقتصاد التنمية، بغية إيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية الحادة التي عرفتها فمنذ انهيار أسعار النفط سنة 1986، وأزمة مشابة لها في منتصف سنة 2014، وهذا يعكس معاناة الاقتصاد الجزائري من جانب الإطار المؤسسي أي الضعف المؤسسي بشقيه التشريعي والتنفيذي على ادارة الحكم Governance، والتأثير السلبي في عمل المؤسسات، ما ادى الى ارتفاع تكاليف التنمية، فضلا عن استشراء الفساد المالي والاداري، ومن ثم الى هدر الموارد المالية والمادية المتاحة، ولهذا يحتاج الوضع الى عملية اصلاح مؤسسي قبل كل اصلاح يقوم به، لما له من أثر كبير في تحقيق ونجاح عملية التنمية، من خلال معالجة مكامن الضعف المؤسسي وتحقيق التسيير الحسن للمؤسسات واختيار السياسات الملائمة بالاعتماد على مؤشرات الشفافية، المشاركة والمساءلة، حيث كان أداء الحكومة الجزائرية في مؤشر فعالية الحكومة من سنة 2002 الى سنة 2017 ما نسبته أكثر من 30%، ومؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف فقد حققت في سنة 2017 ما نسبته 14.76% ليتبين أن الجزائر من بين أضعف دول العالم المشمولة في هذا المؤشر، وبالنسبة لمؤشر جودة الأطر التنظيمية للعلاقة بين الأطراف الفاعلة في عملية الحوكمة فقد حققت الجزائر في سنة 2017 ما نسبته 10.57 %وعلى الرغم من الموروث التاريخي للجزائر في التشريعات والقوانين، وموروثه الأخلاقي كمجتمع اسلامي، الا انه يعاني ضعفا في مؤسساته العاملة لإدارة الحكم في السياسة، الاقتصاد، الاجتماع التي تخضع الى مجموعة من القيود المتمثلة بالقوانين والتشريعات التي أثرت على كفاءة ونوعية المؤسسات، أما وضعية مؤشر سيادة وحكم القانون في الجزائر، فقد حققت في سنة 2017 ما نسبته 19.23 % بهذا حقق المؤشر ترتيب أقل من المتوسط، من بين عدد دول العالم المشمولة بالدراسة،

الأمر الذي انعكس على التوجه الضعيف للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي للمشاركة بأكثر فعالية في التنمية، وعن وضعية مؤشر إبداء الرأي والمساءلة بالجزائر والذي يقيس مدى قدرة المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارات، وحرية إبداء الرأي وحق المواطنين في مسائلة المسؤولين عن النتائج المحققة في الميدان الاقتصادي وغيره من الميادين ، فقد حققت قيمته سنة 2017 ما نسبته 23.15% الأمر الذي يعكس عدم قدرة المواطنين في المشاركة وحرية التعبير وكذلك انتقاص حرية تكوين الجمعيات.

الشكل رقم (6): واقع فعالية مؤشرات الحوكمة بالجزائر

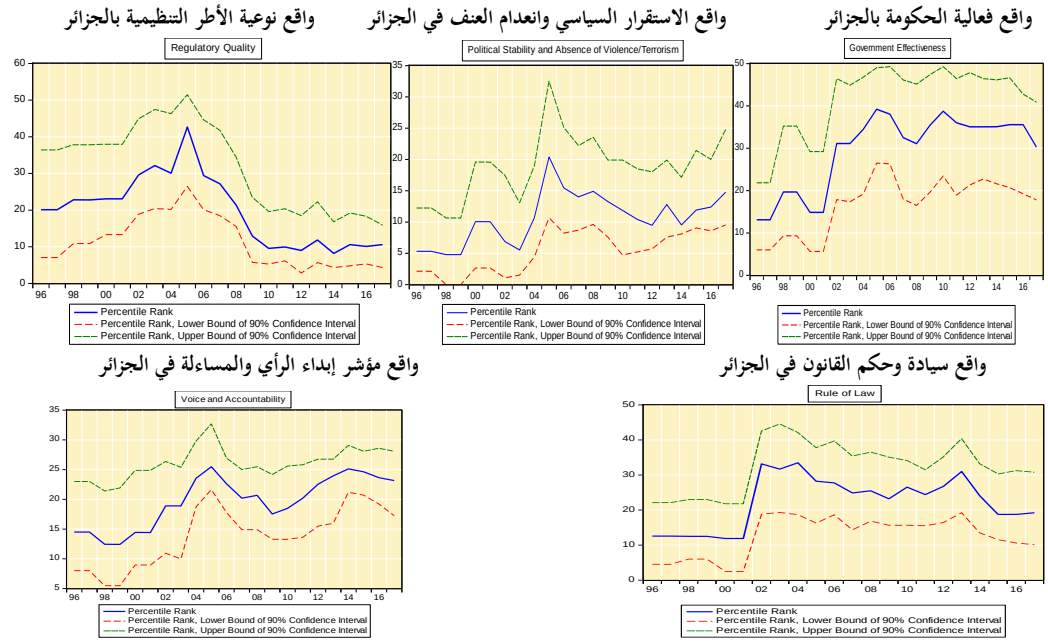

Source: The Worldwide Governance Indicators, Reports Country Data Report for Algeria 2018.

4. الخاتمة

وفق تقرير للبنك العالمي 2002 أكد على أن نجاح سياسات التنمية في البلدان النامية يتطلب أن تترافق سياسات الإصلاح الاقتصادي مع إصلاحات في المؤسسات الرسمية (مرسوم رئاسي رقم 06-413 الصادر في 14 نوفمبر 2010)، لذا فان الاداء الاقتصادي في دول العربية يتأثر بمتغيرات اقتصادية وعوامل مؤسساتية، وتأثر هي الأخرى، ومن أبرز التحديات التي يواجهها هي ظاهرة سلوك البحث عن الريع ساهمت بشكل كبير في استشراء أوجه الفساد، مما جعل الأفراد يستعملون علاقاتهم الخاصة و

معارفهم مع صناع القرار من أجل الحصول على الامتيازات التي أوجدتها هذه السلوكيات في معاملاتهم و تبادلاتهم، و هذا ما أوجد لدى المجتمع حالة من عدم الثقة وغياب العدالة، و أدى إلى عدم المساواة في الفرص المتاحة أمام المتعاملين الاقتصاديين التي من المفروض أن توفرها المؤسسات الرسمية، و وضعية مثل هذه سوف تزيد من تكلفة المبادلات((2002) Werenfels) التي يتحملها المتعاملون، وتصبح بيئة الأعمال غير مناسبة وهو ما تعكسه التقارير حول ترتيب الدول العربية عالميا لمؤشر بيئة الاعمال، مما يعمل على تأخير في الاستثمارات الخالقة لفرص العمل ما عدا بعض الدول مثل الامارات وقطر.

واقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عرف تغيرات عديدة خاصة في ظل أزمة البترولية لعام 1986، كشفت عن هشاشة النظام المستعمل آنذاك (التخطيط المركزي) والذي أثبت فشله ليس فقط في الجزائر بل في الكثير من الدول، مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية ذات ابعاد فرضتها غالبا مؤسسات التمويل الدولية والتي سميت بإصلاحات الجيل الأول (اجماع واشنطن)، فقد كانت تستند على النهج الليبرالي بينما الجزائر كانت بلدا تسيره الايديولوجية الاشتراكية سواء في البرامج السياسية أو الاقتصادية، وهذه الإصلاحات المفروضة لم تأخذ بعين الاعتبار الاجتماعية في الجزائر، لذا الإصلاحات التي كانت تحت إشراف المؤسسات الدولية ابعادها تطلبت إحداث تغييرات جذرية، وهو ما كان متوقع حيث لم تحقق جهود الإصلاح و التحول أبعادها المؤسسية المخططة، و كان هذا هو الحال في الجزائر، فحتى يومنا هذا لا تزال نفس خصائص الاقتصاد الجزائري الموروثة عن النظام الاستعماري و عن النظام الاشتراكي حيث يعتبر كل من الفساد، المحسوبية، سلوك البحث عن الريع و الجهوية مما لم يسمح بتهيئة مناخ بيئة الأعمال والذي اصبح غير مناسب وهو ما تعكسه التقارير حول ترتيب الجزائر عالميا لمؤشر بيئة الاعمال 121ضمن 138 دولة عامي 2016-2017، مما يعمل على تأخير في الاستثمارات التي ترفع من القدرة التنافسية للاقتصاد.

5. المراجع

– المراجع باللغة العربية

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. (ابريل- يونيو2017)، *مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار*، العدد الفصلي الثاني، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

شليحي الطاهر، بن موفق زروق، بن عطا الله بخضر. (بلا تاريخ)، السياسة المالية للجزائر بين احكام قانون المالية 2016 و توصيات صندوق النقد الدولي، *مجلة البديل الاقتصادي*.

محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن. (يونيو 2017)، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية*، الكويت: صندوق النقد العربي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (مارس 2006، العدد 14) *قانون 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.*

بروسي رضوان، (2009)، *الديمقراطية والحكم الراشد في افريقيا، دراسة في المدخل النظرية الاليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم*، رسالة ماجستر في العلوم السياسية، جامعة باتنه، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية.

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. (2017)، *مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار*. الفصل السادس، الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

سميحة فوزي، (ماي 2002)، *سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، ورقة عمل رقم 68*، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

فرج شعبان، (2011-2012)، *الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، اطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

مجلس الأمة، (جانفي 2006)، *دور البرلمان في الوقاية من الفساد*، مجلة الفكر البرلماني، العدد الحادي عشر.

محمد إسماعيل، هبة عبدالمنعم، (فبراير 2018)، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، *صندوق النقد العربي*.

مرسوم رئاسي (الصادر في 14 نوفمبر 2010)، *رقم 06-413*، الجريدة الرسمية، العدد 69.

مرسوم رئاسي رقم 12-64، (الصادر في 15 فيفري 2012)، *الجريدة الرسمية، العدد 8.*

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، (2018)، *تقرير الثالث والثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،

dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Climate-Report-pdf .

– المراجع باللغة الأجنبية

Busse, M., & Hefeker, C. (2007). Political risk, institutions and foreign direct investment. *European journal of political economy, 23*(2), 397-415.

Farole, T., Rodríguez-Pose, A., & Storper, M. (2007). working.

Hellman, J. S., Jones, G., Schankerman, M. & ,Kaufmann, D. (1999). *Measuring governance, corruption, and state capture: How firms and bureaucrats shape the business environment in transit*: The World Bank.

Labaronne, D., & Ben-Abdelkader, F. (2008). Transition institutionnelle des pays méditerranéens et des pays d'Europe de l'Est. Analyse comparative de l'évolution de leurs systèmes de gouvernance. *Revue d'économie politique, 118*(5), 743-776.

Mijiyawa, A. G. (2010). *Institutions et développement: analyse des effets macroéconomiques des institutions et de reformes institutionnelles dans les pays en développement.*

Mohamed, S. E., & Sidiropoulos, M. G. (2010). Another look at the determinants of foreign direct investment in MENA countries: an empirical investigation. *Journal of economic development* .75 ,(2)35 ,

Omar, A. M. L'ALGERIE EN QUETE D'UNE RATIONALISATION DES DEPENSES PUBLIQUES.

Rana, P. B., & Chia, W.-m. (2015). Economic policy reforms in South Asia: An overview and the remaining agenda.

Schneider, F., & Frey, B. S. (1985). Economic and political determinants of foreign direct investment. *World development, 13*(2), 161-175.

Tanzi, V. (1998). Corruption around the world: Causes, consequences, scope, and cures. *Staff papers, 45*(4), 559-594.

Werenfels, I. (2002). Obstacles to privatisation of state-owned industries in Algeria: the political economy of a distributive conflict. *The Journal of North African Studies, 7*(1), 1-28.